محاضرة: الخيار العقلاني.

خلال التسعينات، أصبح من الصعب جداً على علماء السياسة الأمريكية أن يتجاهلوا نظرية الخيار العقلاني رغم أن بدايات هذه المقاربة الجديدة (أو البرنامج البحثي الجديد) تعود لخمسينيات القرن الماضي، مع الأعمال التي نشرها: ("كينث" Kenneth Arrow: الخيار الإجتماعي والقيم الفردية، 1951)، ("دانكن" Duncan Black: نظرية اللجان والإختيار، 1958)، ("داونس" Anthony Downs: نظرية اقتصادية للديمقراطية، 1957)، ("ريكر" William Riker: نظرية الإئتلاف السياسي، 1962)، (James Buchanan & Gordon Tullock: حساب التوافق، 1962)[1]؛ لقد كان استحواذهم تدريجياً على فضاء النشر الأكاديمي في علم السياسة يمنحهم مع مرور الوقت صفة البرنامج البحثي الأكثر شعبية في هذا الحقل المعرفي، لكن نظرية الخيار العقلاني، وبدل أن تحدث ثورة في علم السياسة كما فعلت الإقترابات السلوكية، فإنها ظلت تتوسع تحت ظلال "السلوكية"، والمقاربتين: "الثقافية" و"المؤسساتية الجديدة"، وغيرها من البرامج البحثية القائمة في علم السياسة، والتي يتزايد عددها باطراد. لقد ادّعى بعض رواد "الخيار العقلاني" بأن مقاربتهم تعتبر تطوراً جديداً بني على أنقاض السلوكية، لكن السلوكيين يرفضون هذا الطرح ويجددون إيمانهم بـــ "النظرية التفسيرية التراكمية"، بمعنى أن التطورات المعرفية التي جاءت بعد السلوكية تساهم في "التراكم المعرفي" الذي وضعوا هم أسسه[2].

لقد صمّم أقلية من علماء السياسة السلوكيين الذين تأثروا بالنجاحات التي حققها علماء الإقتصاد خاصة في شقيه: الإحصائي والنماذج الرياضياتية، على جعل دراسة السياسة تقترب كثيراً من العلوم البحتة، واتجهت هذه الأقلية نحو الخيار العقلاني في دراسة السياسة، ويؤكد أنصار هذه النظرية الذين كانوا أقل اهتماماً بالمنظور الثقافوي بأنه يمكن توقع السلوك بشكل عام من خلال التعرف على مصالح وتفضيلات الفواعل المعنية، وأنه يمكن صياغة تفضيلاتهم على شكل مؤشرات كمّية أو معادلات رياضية، ولذلك تحاول نظرية الخيار العقلاني التوصل إلى تفسيرات عالمية للسلوك السياسي[3]؛ ويبدو أن بروز هذه النظرية أحدث ما يشبه ثورة علمية، وذلك نظراً لاستخدامها المفاجئ لنموذج ذو توجهات اقتصادية ولاعلاقة له بالتراكم المعرفي، وقد ارتبطت البدايات الأولى في السبعينات لهذا التوجه بـــ "ويليام ريكر" الذي كان متأثراً بالتوجهات الكمية للإقتصاد في الوقت الذي حدث شبه فراغ في علم السياسة، ومنذ بداية التسعينات بدأ الصعود الواضح لنظرية الخيار العقلاني، حيث أصبحت واقعاً بعد هيمنة أنصارها على فرص النشر في الدوريات الأكاديمية، حيث فرضوا المنهج العلمي وأدواته[4].

الأولويات النظرية للخيار العقلاني:

الخيار العقلاني في علم السياسة يرتكز على دراسة مفهوم السلوك العقلاني، والذي عادة ما يُشير إلى اختيار الوسائل المناسبة بغرض تحقيق بعض المكاسب، وسلوك الفاعل يكون عقلانياً إذا هو اختار بين أهداف مختلفة تنسجم مع مقياس ملائمة التفضيلات[1]، والمدافعين على نظرية الخيار العقلاني يؤكدون على دور العقل في إدراك انفعالات السلوك البشري الذي يتبع الأنماط والتنبؤات المنطقية لخدمة مصالحه، حيث أن الأفراد والجماعات يسلكون منطق المصلحة الذاتية[2]، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تقديم الخيار العقلاني على أنه نظرية واحدة، فهناك عدة نظريات تنطوي تحت هذه النظرية وجميع أشكالها ترتكز على الفواعل الفردية والذاتية كوحدات تحليل[3]، وعلى تنوع الإقترابات العقلانية فهي جميعاً منظورات نظرية تجعل نشاط وخيارات الأفراد والجماعات من صلب التحليل السياسي[4]، وعلى الرغم من الطابع العلمي لهذه النظرية إلا أنها لا تلغي المعيارية تماماً من قائمة المخرجات والتفضيلات الذاتية، فالعلمية تقتصر على أساليب الإختيار وليس على مخرجات التفضيلات[5].

ونظرية الخيار العقلاني في علم السياسة عُرفت أيضاً بعدة مسميات من مثل، "النظرية الشكلية"، "النظرية الوضعية"، "نظرية الخيار العام"، "نظرية الخيار الجماعي"، ومن علماء السياسة الذين استعملوا هذه النظرية نجد ("شاتشنايدر" Schattschneider Elmer، "كي" V. O. Key, Jr.، "باندلتون" Pendleton Herring) بالإضافة إلى ذوو الخلفية الإقتصادية مثل ("بوكانان" Buchanan James)، ويُعتبر "مانكيور" Mancur Olson هو أول من طبّق المناهج والنماذج الإقتصادية على مواضيع سياسية كالإنتخابات، والإقتراع في الأبنية التشريعية واللجانية وغير ذلك، وأشهر مؤلف له هو(باتجاه رؤية موحدة حول الإقتصاد وباقي العلوم الإجتماعية، 1990)، ومن الكتب الرائدة في هذه الفترة نجد (" أوردشوك" Peter Ordeshook: توسع حقل الإقتصاد السياسي، 1990)، ("ريكر" William Riker: العلوم السياسية والخيار العقلاني، 1990)[6]. وتعرض نظرية الخيار العقلاني في العلوم السياسية توجهين نظريين لدراسة الإشكالات، نظرية اللعب **"game theory"** والنظرية البديهية **"axiomatic theory"**، وقد وظّف علماء السياسة هاتين النظريتين لفهم ثلاث أنواع من إشكالات الخيار الإجتماعي فيما يخص التوجهات السياسية وهي: النشاط الجماعي، الخيار الجماعي، والمؤسسات الجماعية[7].

نظريات الخيار العقلاني في السياسة المقارنة:

في حقل السياسة المقارنة قامت عالمة السياسة الأمريكية "جيدز" Geddes Barbara في ملتقى حول السياسة المقارنة من خلال الدراسة المعنونة (النماذج المعرفية وقلاع الرمل: نظرية البناء وتصميم البحث في السياسة المقارنة، 1991) بالتحسّر على الطبيعة المتقلبة للحقل، وذلك بالرفض المتكرر للنظريات، وكأن السياسة المقارنة بُنيت بالبدع التي لا تدوم طويلاً، ودعت إلى الإنطلاق في بناء مقاربات جديدة لدراسة السياسة، وقد قدمت سلسلة من المدخلات لدراسة السياسة المقارنة ومن أهم ما تضمنته الدعوة إلى إدخال نظريات الخيار العقلاني في الحقل[1].

وقد شكلت هذه الدعوة منعطفاً في الدراسات السياسية المقارنة، وجاءت كرد فعل على الأشكال الوظيفية في التحليل وعلى حدود التفسير التي ميزت الإقترابات السابقة، حيث أن الإهتمامات الجديدة توجهت نحو دراسة الأحداث الجارية كالصراعات الإثنية في العالم التي طبعت تلك الفترة، بالإضافة إلى موضوع الدمقرطة وانهيار الشيوعية، كما تم الإبقاء على التقليد الذي وضعته الحركة ما بعد السلوكية والذي يخص عدم التركيز المقارباتي، والبناء على التركيبات الجزئية **"Decentralized approach, based on microfoundations"**[2]. وظهرت العقلانية المقيدة وهي اقترابات تخص نظرية ونماذج صنع القرار وهي مستمدة من الإقتصاد، وهذه النماذج تُعرّف من خلال المخرجات التي تكون معروفة وثابتة، وصناع القرار يضاعفون منافعهم، وتختلف هذه النظرية مع باقي نظريات الخيار العقلاني في أنها توجه أهدافها فقط نحو ما هو معلوم المكسب، وليس على الإرتكاز على الإحتمالات والإختيار بينها[3]. كما أن برنامج البحث في المؤسسية الجديدة بالنسبة لنظرية الخيار العقلاني هو جد طموح، وذلك في محاولة لتأسيس صلات قوية بين القواعد والمخرجات، وقد أدخل "باتس" Robert Bates مؤسسية الخيار العقلاني لتحليل دول العالم الثالث (الأسواق والدول في أفريقيا الإستوائية، 1981 / دراسات في الإقتصاد السياسي في أفريقيا الإستوائية، 1987)[4]. وتظهر أهمية أخرى للمؤسسية الجديدة من خلال استخدام الخيارالعقلاني في دراسة الدمقرطة، خاصة مع عودة المنظور التنموي، وسُمي ذلك بـــ"السوق المزدوج" حيث المزاوجة بين النماذج الإقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من قدم الدراسات حول الموضوع (Downs، 1957 / Olson، 1965) إلا أنه تم تطويره على يد Hechter, Bates, Laitin, Rosenbluth وآخرون مثل (Adam Przeworski، الديمقراطية والأسواق: الإصلاح الإقتصادي والسياسي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، 1991)[5].

ومع هذه الحقبة الجديدة في حقل السياسة المقارنة توسعت الدراسات المقارنة، ومن ناحية التطبيق فقد عرف الحقل توجهين، الأول بقي يركز على جوهر المواضيع، بعض الباحثين ركزوا على السلوك الإنتخابي والتشريعي، التعبئة السياسية، والتنمية السياسية، أما الإتجاه الثاني فقد اتجه نحو تطبيق وتطوير النماذج الشكلية والمناهج الكمية ونظرية الألعاب، وهناك آخرون استعملوا مختلف توجهات الخيار العقلاني التي لها علاقة بالمنطق لكن ليس النماذج الرياضياتية للإقتصاد الجزئي[2].

واختلفت وتنوعت أجندات البحث في السياسة المقارنة مثلاً أجندات الدراسات الحزبية والإنتخابية من منظور الخيار العقلاني نجد (Laver Michael: كيف تنشأ الأحزاب من البدائية، 1999)، (Laver Michael, Norman Schofield: الحكومة الحزبية: سياسة الإئتلاف في أوروبا، 1990)، (Schofield Norman: سياسة الإئتلاف: نموذج شكلي وتحليل إمبريقي، 1995)، (Cox Gary: تقدير صنع الإقتراعات: استراتيجية التنسيق في النظم الإنتخابية في العالم، 1997)، (Geddes Barbara: مأزق السياسي: بناء قدرات الدول في أمريكا اللاتينية، 1994)؛ الإثنية والجماعات اللغوية (Fearon James & David Laitin: الإثنية، التمرد والحرب الأهلية، 1996)، (Hechter Michael: مبادئ الجماعات المتضامنة، 1988) ؛ وفي محاولة من علماء السياسة المقارنة تطوير نظرية عامة ترتكز على نظرية الخيار العقلاني فقد اهتموا بالمواضيع التالية: تشكيل الدولة، الثورات والتنمية[1].